المحتويات

مقدمة 2
فكرة الجائزة 3
الرؤية 3
الرسالة 3
أهداف الجائزة 4
فئات الجائزة 4
معايير ومؤشرات التقييم للفئات المؤسسية 5
معايير ومؤشرات التقييم للفئات الفردية 15
الجهات المؤهلة للمشاركة 17
فلسفة التميز والتقييم 17
الحوكمة وضمانات النزاهة 18
الأثر المتوقع للجائزة 18
الجدول الزمني العام 18
آلية المشاركة 19
المشاركة وتقديم الترشيحات 19
الاستفسار والاستعلام 19

Eifa
الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي
Egyptian Islamic Finance Association

المنظمة العربية للتنمية الإدارية
جامعة الدول العربية

الجائزة العربية للتمويل الإسلامي

دليل الجائزة

AIFAWARD Official
www.aifaward.com

مقدمة

يشهد العالم العربي خلال السنوات الأخيرة اهتمامًا متناميًا بتوظيف أدوات التمويل الإسلامي بوصفها آلية مبتكرة لدعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أسهمت هذه الأدوات في تمويل مشروعات البنية التحتية، وتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع نطاق الشمول المالي، فضلاً عن دعم مسارات الاستدامة البيئية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، تضطلع المنظمة العربية للتنمية الإدارية (ARADO)، التابعة لجامعة الدول العربية منذ إنشائها عام 1961، بدور محوري في دعم التنمية الإدارية في الدول العربية، من خلال تطوير السياسات المؤسسية، وبناء القدرات القيادية، والارتقاء بكفاءة المؤسسات الحكومية بما يخدم أهداف التنمية الشاملة في الوطن العربي. كما تؤدي الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي (EIFA)، منذ تأسيسها عام 2012، دورًا فاعلاً في نشر المعرفة وتطوير التطبيقات العملية للتمويل الإسلامي، دعمًا لجهود التنمية الاقتصادية والمؤسسية في مصر والمنطقة العربية، وذلك عبر رعاية البحث العلمي، وتأهيل الكوادر البشرية، وتعزيز التعاون مع الجهات التشريعية والرقابية لتطوير منظومة التمويل الإسلامي وترسيخ مقوماتها المؤسسية.

وانطلاقًا من تكامل الأدوار بين الجهتين، جاءت "**الجائزة العربية للتمويل الإسلامي**" بوصفها مبادرة مشتركة بين المنظمة العربية للتنمية الإدارية والجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، تستهدف تكريم النماذج العربية الرائدة التي تنجح في توظيف أدوات التمويل الإسلامي ضمن أطر إدارية ومؤسسية مبتكرة، بما يعزز التنمية المستدامة ويرتقي بجودة الممارسة المؤسسية في هذا المجال.

وعلى المستوى الوطني، شهد قطاع التمويل الإسلامي في مصر خلال الفترة 2024–2025 نموًا استثنائيًا، حيث بلغ إجمالي الأصول نحو 1.30 تريليون جنيه بمعدل نمو تجاوز 50%، فيما وصلت الودائع الإسلامية إلى 910 مليارات جنيه بنمو قدره 32%، في مؤشر يعكس طفرة توسعية لافتة تتجاوز حدود النمو التقليدي. ومع ذلك، فإن هذا النمو الكمي، على أهميته، لا يُعد بمفرده دليلاً كافيًا على تحقيق التميز المنشود.

ومن هذا المنطلق، برزت الحاجة إلى إطار متكامل يعيد تعريف مفهوم التميز في التمويل الإسلامي، بحيث لا يقتصر على مؤشرات النمو، بل يمتد ليشمل جودة الالتزام الشرعي، وتعظيم الأثر في الاقتصاد الحقيقي، وتبني الابتكار الهادف، وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة. وقد جاء هذا التوجه استنادًا إلى تكامل عدد من المرتكزات الرئيسة، في مقدمتها تحليل بيانات السوق المصري والإقليمي للفترة 2024–2025، ومنهجية التقييم المطورة من قبل الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، والرؤية العربية التي تتبناها الجائزة في مجال الإدارة المبتكرة للتمويل التنموي الإسلامي.

وعلى الرغم من التطور الملحوظ الذي شهدته صناعة التمويل الإسلامي على المستوى العربي، فإن توظيف أدواتها ضمن أطر إدارية ومؤسسية مبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة لا يزال يواجه تحديات تتصل بضعف التكامل بين الابتكار المالي الإسلامي، وكفاءة الحوكمة، ومنهجيات الإدارة الحكومية والتنموية. ومن هنا تبرز أهمية هذه الجائزة بوصفها منصة عربية متخصصة تُعنى بإبراز أفضل الممارسات، وتكريم النماذج المؤثرة، وتعزيز دور التمويل التنموي الإسلامي كأحد المحركات الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

فكرة الجائزة

تتمثل فكرة الجائزة في إنشاء منصة عربية رفيعة المستوى تُعنى بتحفيز وتكريم الجهات والمؤسسات والقيادات التي توظف أدوات التمويل الإسلامي ضمن أطر إدارية ومؤسسية مبتكرة، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وتستند الجائزة إلى رؤية تعتبر أن التميز الحقيقي في المالية الإسلامية لا يُقاس بالحجم وحده، ولا بالامتثال الشكلي فقط، بل بقدرة المؤسسة أو المبادرة على الجمع بين الانضباط الشرعي، والكفاءة المؤسسية، والأثر التنموي الملموس، والابتكار الرشيد، وتحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، تسعى الجائزة إلى إبراز النماذج العربية الرائدة التي تقدم ممارسات قابلة للاحتذاء والتطوير، وتسهم في ترسيخ أفضل الممارسات في مجالات المالية الإسلامية والإدارة المبتكرة.

الجائزة العربية للتمويل الإسلامي

الرؤية

ترسيخ ثقافة التميز والابتكار في توظيف التمويل التنموي الإسلامي لتحقيق تنمية مستدامة في الوطن العربي.

الرسالة

تكريمُ وتحفيزُ المؤسسات والقيادات العربية التي تطوّر وتطبّق نماذج إدارية مبتكرة في التمويل التنموي الإسلامي، بما يعزّز الحوكمة الرشيدة، ويربط بين الالتزام الشرعي والكفاءة المؤسسية والأثر التنموي، ويسهم في نشر أفضل الممارسات ودعم التنمية المستدامة في الوطن العربي.

أهداف الجائزة

- تعزيز دور التمويل الإسلامي كأداة فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية.
- تحفيز المؤسسات والجهات على تقديم نماذج إدارية وتمويلية مبتكرة توظف أدوات التمويل الإسلامي بكفاءة وأثر.
- الاعتراف بالتميز الحقيقي في التطبيق الشرعي والمهني، بما يتجاوز الامتثال الشكلي إلى جودة الممارسة وتحقيق المقاصد.
- ربط التمويل الإسلامي بالاقتصاد الحقيقي من خلال دعم الأنشطة والبرامج والمبادرات التي تولّد قيمة مضافة وأثرًا ملموسًا.
- نشر أفضل الممارسات المؤسسية في الحوكمة والابتكار والشفافية والإدارة المالية الإسلامية على المستوى العربي.
- تشجيع التحول المؤسسي والتحول الرقمي في مجالات المالية الإسلامية ضمن أطر منضبطة شرعًا ومهنيًا.
- الإسهام في بناء قدرات وقيادات مهنية متخصصة قادرة على تطوير الصناعة ورفع جودة الأداء المؤسسي.
- تعزيز التوافق مع المعايير المهنية والشرعية ذات الصلة، بما يدعم مصداقية الممارسات واستدامتها.

الجائزة العربية للتمويل الإسلامي

فئات الجائزة

أولاً: الفئات المؤسسية

تستهدف الفئات المؤسسية في الجائزة تكريم الجهات والبرامج والمبادرات التي قدّمت نماذج رائدة في توظيف أدوات التمويل التنموي الإسلامي ضمن أطر إدارية مبتكرة، بما يعزّز الحوكمة، ويرفع كفاءة الأداء، ويحقق أثرًا تنمويًا مستدامًا في الوطن العربي.

1. أفضل برنامج حكومي ممول بأدوات التمويل الإسلامي.
2. أفضل مبادرة تنموية باستخدام التمويل الإسلامي.
3. أفضل مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص متوافق مع الشريعة.
4. أفضل برنامج للتمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
5. أفضل مبادرة في التمويل الأخضر الإسلامي.
6. أفضل نموذج للوقف التنموي المؤسسي.
7. أفضل مبادرة في التحول الرقمي للتمويل الإسلامي.
8. أفضل برنامج لبناء القدرات في الإدارة المالية الإسلامية.
9. أفضل شركة تمويل إسلامي.
10. أفضل معدل نمو لبنك إسلامي.
11. أفضل منتج إسلامي في البنوك.
12. أفضل منتج إسلامي للشركات.
13. أفضل منتج إسلامي يخدم الاقتصاد الحقيقي.
14. أفضل صك إسلامي.
15. أفضل ابتكار في المصرفية الإسلامية الرقمية.
16. أفضل التزام شرعي مؤسسي.
17. أفضل هيئة رقابة شرعية مؤثرة.

ثانيًا: الفئات الفردية

تُعنى الفئات الفردية بتكريم الشخصيات المهنية والعلمية التي أسهمت بتميز في تطوير السياسات، وإثراء المعرفة التطبيقية، والارتقاء بالممارسة في مجال التمويل الإسلامي، بما يدعم الابتكار المؤسسي ويعزز الأثر التنموي في الوطن العربي.

1. أفضل مبتكر في السياسات التمويلية الإسلامية.
2. أفضل باحث تطبيقي في التمويل الإسلامي.
3. أفضل مصرفي إسلامي.

معايير ومؤشرات التقييم للفئات المؤسسية

1. أفضل برنامج حكومي ممول بأدوات التمويل الإسلامي

الهدف: تكريم المبادرة الحكومية التي وظّفت أدوات التمويل الإسلامي بإطار إداري مبتكر لتحقيق التنمية المستدامة.

الجهات المؤهلة:
- الوزارات والهيئات الحكومية.
- البنوك المركزية.
- البنوك التنموية.
- الصناديق السيادية.

المعيار الرئيس	الوزن	مؤشرات القياس
جودة الهيكل التمويلي الإسلامي	30	• وضوح الهيكل التمويلي الإسلامي المستخدم. • التوافق مع الشريعة ومعايير (AAOIFI). • اعتماد هيئة شرعية لصيغة التمويل.
الأثر التنموي الموثق	25	• نتائج موثقة وقابلة للقياس. • أثر على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. • كفاءة توظيف الموارد.
الابتكار الإداري والتمويلي	20	• ابتكار في آليات توظيف أدوات (الصكوك، الوقف، المرابحة الحكومية). • نهج إداري جديد في التمويل الحكومي الإسلامي.
الحوكمة والشفافية والمساءلة	15	• شفافية الإنفاق. • رقابة فعّالة. • آليات متابعة وتقييم. • التحقق من الاستخدام الفعلي.
قابلية التكرار والأثر الأشمل	10	• إمكانية تكرار النموذج ومحاكاته في دول أو قطاعات أخرى. • أثر أبعد من المشروع ذاته.
الإجمالي	100	

2. أفضل مبادرة تنموية باستخدام التمويل الإسلامي.

الهدف: تكريم المبادرات التي وظّفت أدوات التمويل الإسلامي بشكل مبتكر لمعالجة تحديات تنموية اجتماعية أو اقتصادية محددة (كالفقر، البطالة، أو نقص الخدمات).

الجهات المؤهلة:

- الوزارات.
- الهيئات الحكومية.
- المؤسسات التنموية الإقليمية.
- منظمات المجتمع المدني المدعومة إسلاميًا.

المعيار	الوزن	مؤشرات القياس
الأثر التنموي الملموس والموثق	35	• وجود مؤشرات قياس واضحة (KPIs) توثق التغير في حياة المستفيدين. • القدرة على قياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي بعيدًا عن الأرقام المالية فقط.
ملاءمة أداة التمويل الإسلامي للهدف التنموي	25	• اختيار الصيغة التمويلية الأنسب (زكاة، وقف، تمويل أصغر) بما يخدم الغرض التنموي مباشرة دون تعقيد. • تجنب التركيبات المالية المعقدة التي تبعد عن المقصد التنموي.
الابتكار في تقديم الحل التنموي	20	• تقديم نموذج تنموي غير تقليدي. • معالجة إشكالية مجتمعية بطرق مبتكرة غير تقليدية. • دمج التمويل مع التمكين (مثل: التدريب والتوجيه)
الاستدامة والشمول المالي	10	• استمرارية المبادرة بعد نفاد التمويل الأولي. • عدم تركز المنفعة على فئة محدودة. • وصول العائد إلى المستحقين الفعليين.
الحوكمة والشفافية في التنفيذ	10	• وضوح آليات الصرف والمتابعة. • خضوع المبادرة لرقابة فعّالة. • عدم وجود تضارب مصالح.
الإجمالي	100	

3. أفضل مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص متوافق مع الشريعة.

الهدف: تكريم النماذج الناجحة التي استطاعت جذب الاستثمارات الخاصة لتمويل البنية التحتية أو الخدمات العامة ضمن هيكل شرعي وتنموي سليم يوزع المخاطر بعدالة.

الجهات المؤهلة:
- الوزارات.
- البلديات والإدارات المحلية.
- الهيئات الحكومية.
- البنوك والمؤسسات المالية المشاركة.

المعيار	الوزن	مؤشرات القياس
سلامة الهيكل القانوني والشرعي للشراكة	35	• توافق عقود الشراكة (البوت، التشغيل، الإدارة) مع الشريعة. • وضوح توزيع الملكية والمخاطر. • عدم وجود ضمانات حكومية مطلقة تخالف مبدأ الغنم بالغرم.
جودة توزيع المخاطر والعوائد	25	• تحمّل القطاع الخاص لمخاطر فعلية (تشغيلية، تسويقية). • عدم نقل المخاطر بالكامل إلى الجهة الحكومية أو للعميل النهائي. • عدالة توزيع الأرباح بين الأطراف.
الأثر على البنية التحتية أو الخدمات العامة	20	• جودة المخرج (مثل: مستشفى، طريق، مدرسة، خدمات عامة). • تقليل العبء المالي المباشر على الموازنة العامة للدولة. • تحسين جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين.
الكفاءة الإدارية والتشغيلية	10	• سرعة إنجاز المشروع. • كفاءة الإدارة المشتركة بين القطاعين. • وجود آليات واضحة وفعّالة لحل النزاعات.
قابلية النموذج للتعميم	10	• إمكانية تطبيق نفس الهيكل في قطاعات حكومية أخرى. • مساهمة المشروع في تطوير معايير أو سياسات للشراكات.
الإجمالي	100	

4. أفضل برنامج للتمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الهدف: تكريم البرامج التي وفّرت حلولاً تمويلية حقيقية وغير تقليدية لتمويل رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة بعيداً عن شروط التعثر التقليدية وضمانات الربا المستترة.

الجهات المؤهلة:

- البنوك الإسلامية.
- شركات التمويل الأصغر الإسلامي.
- البرامج الحكومية الداعمة للمشروعات الصغيرة.
- صناديق التنمية.

المعيار	الوزن	مؤشرات القياس
ملاءمة المنتج لطبيعة المشروعات الصغيرة	30	• مرونة الشروط التمويلية. • تبسيط الإجراءات. • تجنب التعقيد المصرفي غير المناسب لبيئة المشروعات الصغيرة. • استخدام صيغ المشاركة أو المضاربة بدل المرابحة قصيرة الأجل.
التوسع في الشمول المالي الإسلامي	25	• عدد المشروعات الممولة فعليًا. • الوصول إلى فئات غير مخدومة مصرفيًا. • تمويل قطاعات ذات أولوية (مثل: النساء، الشباب، المناطق الحدودية).
آليات التعامل مع التعثر (غير الربوية)	20	• وجود آلية شرعية وعادلة لإعادة الهيكلة عند الأزمات. • عدم اللجوء الفوري إلى القضاء أو الحجز. • تقديم دعم فني بدل الاكتفاء بالعقوبات المالية.
الأثر على استدامة المشروعات	15	• نسبة نجاح المشروعات الممولة واستمرارها بعد السنة الأولى. • خلق فرص عمل فعلية. • تحسين الإنتاجية.
الابتكار في تقييم المخاطر	10	• استخدام أدوات بديلة لتحديد الجدارة الائتمانية (بدون اشتراط رهن عقاري صارم). • اعتماد التمويل القائم على التدفقات النقدية (Cash Flow) .
الإجمالي	100	

*تُستبعد البرامج التي تقدم "تمويل شخصي" أو "بطاقات ائتمان" تحت مسمى تمويل مشروعات صغيرة دون التحقق من وجود نشاط تجاري حقيقي.

5. أفضل مبادرة في التمويل الأخضر الإسلامي.

الهدف: تكريم المبادرة التي تجمع بين مبادئ الاستدامة البيئية وأحكام الشريعة الإسلامية في منظومة تمويلية متكاملة.

الجهات المؤهلة:
- جميع المؤسسات المالية الإسلامية.
- الجهات الحكومية.
- شركات الطاقة المتجددة الممولة إسلاميًا.

المعيار	الوزن	مؤشرات القياس
الإطار البيئي والشرعي المتكامل	30	• وجود إطار بيئي (Green Framework) معتمد شرعيًا. • التوافق مع معايير ICMA للسندات الخضراء مع الضبط الشرعي. • وجود تقرير مستقل للتحقق من الأثر البيئي.
الأثر البيئي الموثق والقابل للقياس	25	• تقليل البصمة الكربونية. • دعم الطاقة المتجددة أو تحسين الكفاءة الطاقية. • وجود أثر بيئي موثق بمؤشرات قابلة للقياس.
الابتكار في الأدوات الخضراء الإسلامية	20	• ابتكار في هيكلة الأدوات (مثل: صكوك خضراء، وقف بيئي، مرابحة لتمويل الطاقة المتجددة). • الربط بين البعد البيئي والبعد الاجتماعي.
مكافحة الغسيل الأخضر والشفافية	15	• عدم المبالغة في عرض الأثر البيئي (Greenwashing) الإفصاح الشفاف عن استخدام العائدات. • إصدار تقارير دورية لمؤشرات الأثر.
التوافق مع أهداف التنمية المستدامة	10	• التوافق مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ذات الصلة. • قابلية تعميم النموذج وتطبيقه في سياقات أخرى.
الإجمالي	100	

6. أفضل نموذج للوقف التنموي المؤسسي.

الهدف: تكريم المؤسسة التي أحيت أداة الوقف في قالب تنموي معاصر، وحوّلتها إلى آلية فاعلة للتمويل الاجتماعي.

الجهات المؤهلة:
- هيئات الوقف.
- المؤسسات المالية الإسلامية.
- الجهات الحكومية الوقفية.

المعيار	الوزن	مؤشرات القياس
أصالة الهيكل الوقفي وشرعيته	30	• توافق هيكل الوقف مع أحكام الفقه الإسلامي الكلاسيكي والمعاصر. • اعتماد شرعي من مرجعية موثوقة. • أصالة الهيكل الوقفي وطبيعته التنموية.
الأثر التنموي والاجتماعي	25	• وجود أثر موثق على مستفيدين حقيقيين. • الإسهام في خلق فرص عمل أو تقديم خدمات مجتمعية. • استمرارية الأثر عبر أجيال متعاقبة.
الابتكار في توظيف الوقف	20	• توظيف أدوات مالية إسلامية حديثة (مثل: صكوك وقفية، مرابحة، استثمار وقفي). • ربط الوقف بأسواق رأس المال الإسلامية.
حوكمة الوقف واستدامته	15	• وجود حوكمة إدارية واضحة للوقف. • ضمان استمرارية الأصل الموقوف. • حماية الأصول من الاستنزاف.
قابلية النقل والتعميم	10	• إمكانية تكرار النموذج في بيئات مؤسسية وجغرافية مختلفة.
الإجمالي	100	

7. أفضل مبادرة في التحول الرقمي للتمويل الإسلامي.

الهدف: تكريم الجهات الحكومية أو التنموية التي رقمت عملياتها أو منتجاتها التمويلية (مثل منصات الزكاة، أو إدارة الأوقاف الرقمية، أو التمويل التنموي الإلكتروني) مما ضاعف أثرها وكفاءتها.

الجهات المؤهلة:
- هيئات الوقف.
- هيئات الزكاة.
- الجهات الحكومية.
- المؤسسات التنموية الإقليمية.

المعيار	الوزن	مؤشرات القياس
مشكلة التنمية التي حلها التحول الرقمي	30	• تسهيل وصول المستفيدين (مثل: منصات جمع وتوزيع الزكاة التي تمنع التكرار). • تعزيز شفافية توزيع الموارد. • تقليل التكاليف الإدارية لصالح زيادة التمويل الفعلي.
الانضباط الشرعي للتطبيق الرقمي	25	• ضبط صيغ التمويل أو التبرع رقميًا (مثل: إثبات القبض الإلكتروني في الزكاة أو تملك الحصة في الوقف الرقمي). • عدم الإخلال بالأحكام الفقهية نتيجة السرعة أو التقنية.
تجربة المستخدم وسهولة الوصول	20	• واجهة استخدام بسيطة تناسب مختلف الفئات. • دعم لغات متعددة أو أجهزة متنوعة. • سرعة إنجاز المعاملات.
الأمن السيبراني وحماية البيانات	15	• حماية أموال وبيانات المستفيدين. • الامتثال لمعايير حماية البيانات المعتمدة. • وجود خطة لاستمرارية الأعمال.
قابلية التوسع والتكامل	10	• إمكانية ربط المنصة بأنظمة حكومية أو مالية أخرى. • القدرة على استيعاب أعداد متزايدة من المستفيدين مستقبلاً.
الإجمالي	100	

8. أفضل برنامج لبناء القدرات في الإدارة المالية الإسلامية.

الهدف: تكريم الجهات التي قدمت برامج تعليمية أو تدريبية أحدثت نقلة نوعية في كفاءة الكوادر الإدارية والمالية العاملة في القطاع الإسلامي، وسدت الفجوة بين النظرية الفقهية والتطبيق المؤسسي.

الجهات المؤهلة:
- الجامعات.
- المراكز التدريبية المتخصصة.
- المعاهد الحكومية.
- الأكاديميات المؤسسية داخل البنوك والهيئات.

المعيار	الوزن	مؤشرات القياس
جودة المحتوى وملاءمته لسوق العمل	30	• دمج الفقه بالاقتصاد والإدارة. • التركيز على التطبيق العملي (مثل: صياغة العقود، هيكلة المنتجات، إدارة المخاطر) بدل الاكتفاء بالسرد النظري. • تحديث المحتوى بشكل دوري ومستمر.
الأثر على المتدربين والمؤسسات	25	• نسبة توظيف الخريجين في القطاع. • وجود تقارير أو شهادات من المؤسسات المستفيدة حول تحسن أداء الموظفين. • قياس الأثر قبل وبعد البرنامج.
الابتكار في أساليب التدريب والتعليم	20	• استخدام دراسات حالة (Case Studies) حقيقية من السوق. • تطبيق أسلوب المحاكاة (Simulation) • اعتماد التعليم التفاعلي والتطبيقي بدل المحاضرات التقليدية
الكوادر التدريبية والشرعية	15	• وجود فريق تدريب يجمع بين التخصص الشرعي والمهني (مثل: فقيه معاملات + مدير مالي). • خبرة المدربين في السوق الفعلي وليس الأكاديمي فقط.
الشراكات والاعتمادات	10	• وجود شراكات مع جهات دولية أو إقليمية ذات صلة. • الحصول على اعتماد أو إشراف من جهة معتبرة.
الإجمالي	100	

9. أفضل شركة تمويل إسلامي.

الهدف: تكريم شركة غير بنكية أثبتت التزامًا بجوهر التمويل الإسلامي وقدّمت حلولاً تمويلية بتميز حقيقي.

الجهات المؤهلة:
- شركات التمويل الإسلامي.
- شركات التأجير.
- شركات المرابحة.
- شركات التمويل العقاري الإسلامي.

المعيار	الوزن	مؤشرات القياس
أصالة المنتجات الإسلامية	30	• نسبة المنتجات الإسلامية الحقيقية من إجمالي محفظة الشركة. • وضوح الفصل بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي داخل المؤسسة.
حماية العملاء وعدالة التعامل	25	• عدم الاستغلال في إجراءات أو ضغوط التحصيل. • عدالة التسعير وشفافيته. • وجود سياسات تحصيل منضبطة شرعًا.
الابتكار خارج الإطار البنكي	20	• تقديم حلول تمويلية مبتكرة خارج القالب البنكي التقليدي. • خدمة فئات غير مخدومة (Underserved). • تطوير آليات تمويل صغرى فعّالة.
الالتزام الشرعي والحوكمة	15	• وجود هيئة شرعية فاعلة ومستقلة. • إصدار تقارير شرعية دورية ومعلنة. • توثيق إجراءات المخالفات الشرعية ومعالجتها.
الأثر الاقتصادي والاجتماعي	10	• دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. • تمويل يخدم الاقتصاد الحقيقي المنتج. • وجود أثر اجتماعي موثق وقابل للقياس.
الإجمالي	100	

10. أفضل معدل نمو لبنك إسلامي.

الهدف: تكريم البنك الذي حقق نموًا حقيقيًا مستدامًا مبنيًا على توسع في النشاط الشرعي الفعلي، لا نموًا محاسبيًا أو رقميًا عارضًا.

الجهات المؤهلة:
- البنوك الإسلامية الكاملة.
- الفروع والنوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية.

المعيار	الوزن	مؤشرات القياس
جودة النمو لا حجمه فقط	35	• نمو الأصول الإسلامية مقارنة بالعام السابق. • نمو محفظة التمويل الحقيقي (إجارة، مشاركة، مضاربة، استصناع). • توازن النمو بين التمويل الاستهلاكي والإنتاجي.
الاستدامة المالية وإدارة المخاطر	25	• استقرار أو تحسن نسب التعثر (NPF). • كفاءة إدارة المخاطر الشرعية والائتمانية. • عدم الاعتماد المفرط على التمويلات قصيرة الأجل
الالتزام الشرعي المصاحب للنمو	20	• عدم زيادة المخالفات الشرعية مع التوسع. • دور هيئة الرقابة الشرعية في قرارات النمو. • سلامة الهياكل التعاقدية مع زيادة الحجم.
الأثر الاقتصادي والاجتماعي	10	• دعم قطاعات إنتاجية الإسهام في تعزيز الشمول المالي الإسلامي.
الحوكمة والإفصاح	10	• شفافية التقارير. • وضوح الإفصاح عن مصادر النمو. • الالتزام بمعايير الإفصاح (AAOIFI FAS) .
الإجمالي	100	

11. أفضل منتج إسلامي في البنوك.

الهدف: تكريم المنتج الذي يجمع بين الانضباط الشرعي الكامل والكفاءة الاقتصادية الحقيقية، دون تحايل أو صورية.

الجهات المؤهلة: البنوك الإسلامية الكاملة والفروع الإسلامية.

المعيار	الوزن	مؤشرات القياس
سلامة البنية الشرعية	30	• وضوح العقد وأركانه. • عدم وجود حيل ربوية أو ضمانات مستترة. • توافق التطبيق الفعلي مع الفتوى المعتمدة. • مراجعة هيئة شرعية مستقلة.
القيمة الاقتصادية المضافة	25	• حل مشكلة تمويل حقيقية. • تحسين كفاءة استخدام الموارد. • تقليل التكلفة الفعلية على العميل. • وجود أثر ملموس على النشاط الاقتصادي للمستفيد.
الابتكار الرشيد	20	• تطوير حقيقي وليس مجرد تغيير مسميات. • معالجة إشكاليات قائمة في التمويل الإسلامي. • تجاوز نسخ المنتجات التقليدية.
حماية العميل والمستهلك	15	• وضوح الشروط وعدم التضليل. • عدالة توزيع الالتزامات بين الأطراف. • وجود آليات فعّالة لتلقي ومعالجة الشكاوى.
قابلية التوسع والاستدامة	10	• إمكانية التطبيق على نطاق واسع. • عدم الاعتماد على استثناءات تنظيمية مؤقتة. • قابلية التكرار والتوسع في أسواق مختلفة.
الإجمالي	100	

12. أفضل منتج إسلامي للشركات.

الهدف: تكريم منتج يدعم نمو الشركات واستدامتها عبر تمويل يشاركها مخاطرها ويفهم دورة رأس مالها.

الجهات المؤهلة:
- البنوك الإسلامية.
- شركات التمويل الإسلامي.
- المؤسسات التنموية.

المعيار	الوزن	مؤشرات القياس
ملاءمة المنتج لطبيعة النشاط	30	• فهم دورة رأس المال وطبيعة النشاط. • مرونة هيكل السداد. • عدم فرض نموذج تمويلي واحد على جميع القطاعات. • ملاءمة التمويل للقطاع المستهدف.
المشاركة في المخاطر	25	• وجود مشاركة حقيقية أو شبه حقيقية في المخاطر. • عدم تحميل العميل كامل تبعات الخسارة. • وجود آلية تعامل مع التعثر غير ربوية.
دعم التوسع والاستدامة	20	• تمويل استثماري وتوسعي وليس تشغيلي فقط. • دعم الابتكار وزيادة الطاقة الإنتاجية.
الانضباط الشرعي التطبيقي	15	• سلامة التطبيق العملي وليس النظري فقط. • متابعة تنفيذ العقد ميدانيًا. • وجود آليات رقابة شرعية تشغيلية فعالة.
الأثر الموثق على أداء الشركات	10	• وجود أثر ملموس على ربحية الشركة أو إنتاجيتها. • استمرارية النشاط ونمو المحفظة الممولة.
	100	

13. أفضل منتج إسلامي يخدم الاقتصاد الحقيقي.

الهدف: تكريم منتج يربط التمويل بالإنتاج والعمل والقيمة المضافة، ولا يكتفي بتدوير السيولة.

الجهات المؤهلة: جميع المؤسسات المالية الإسلامية.

المعيار	الوزن	مؤشرات القياس
الارتباط المباشر بنشاط اقتصادي حقيقي	30	• وجود أصل أو خدمة حقيقية. • تمويل نشاط إنتاجي أو خدمي فعلي. • عدم الاكتفاء بتداول الديون أو العقود الصورية.
الأثر الاقتصادي والاجتماعي الموثق	25	• خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة. • دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. • زيادة الإنتاج أو التصدير أو الإحلال محل الواردات.
عدالة توزيع المخاطر والعوائد	20	• مشاركة حقيقية في المخاطر. • عدم تحميل طرف واحد كامل عبء الخسارة. • وضوح آلية الربح والخسارة.
الاستدامة والاستمرارية	15	• قدرة المنتج على الاستمرار دون دعم مصطنع. • قابلية التوسع والتكرار. • عدم الاعتماد على ضمانات غير مبررة.
الالتزام الشرعي والاقتصادي المتكامل	10	• توافق فقهي واقتصادي معًا. • عدم التضحية بالمقاصد مقابل الشكل. • الالتزام بمقاصد الشريعة الكبرى.
	100	

14. أفضل صك إسلامي.

الهدف: تكريم الصك الذي يربط السوق المالي بالاقتصاد الحقيقي، ويجسّد مبدأ الغنم بالغرم في بنيته وتطبيقه.

الجهات المؤهلة:
- مؤسسات الإصدار.
- البنوك المنسِّقة.
- شركات التمويل.
- الجهات الحكومية المُصدِرة.

المعيار	الوزن	مؤشرات القياس
الارتباط الحقيقي بالأصول	30	• وجود أصول أو منافع حقيقية ومحددة. • وضوح الملكية والانتفاع. • عدم صورية الهياكل. • اختبار الارتباط الفعلي بالأصل الحقيقي.
عدالة المخاطر والعوائد	25	• عدم ضمان العائد بصورة ربوية مستترة. • تحمل المستثمر للمخاطر الحقيقية. • عدالة توزيع الغنم والغرم
الأثر التنموي والاقتصادي	20	• تمويل توسع إنتاجي حقيقي. • خلق فرص عمل مباشرة. • دعم سلاسل القيمة المحلية.
الالتزام بالمعايير الدولية	15	• الإفصاح الكامل عن IIFM (الشريعة 17,5) وAAOIFI. • توافق مع معايير هيكل العائد. • شفافية ووضوح نشرة الإصدار.
ثقة السوق وأداء ما بعد الإصدار	10	• معدل الإقبال والتغطية. • أداء الصك بعد الإصدار. • استقرار التداول في السوق.
	100	

15. أفضل ابتكار في المصرفية الإسلامية الرقمية.

الهدف: تشجيع الابتكار الذي يخدم الشريعة والعميل معًا، وليس مجرد رقمنة منتج تقليدي بغلاف إسلامي.

الجهات المؤهلة:
- البنوك الرقمية الإسلامية.
- التكنولوجيا المالية الإسلامية (FinTech).
- وحدات الابتكار في البنوك.

المعيار	الوزن	مؤشرات القياس
أصالة الابتكار	25	• جدة الابتكار وحلّه لمشكلة قائمة في المصرفية الإسلامية. • تجاوز مجرد الأتمتة التقنية إلى ابتكار حقيقي في الهيكل لا في الواجهة فقط.
الانضباط الشرعي في البيئة الرقمية	25	• ضبط العقود الإلكترونية شرعًا. • وضوح الإيجاب والقبول الرقمي. • حماية حقوق الأطراف المتعاقدة. • عدم الإخلال بمبدأ القبض أو التملك في العقود الرقمية.
تحسين تجربة العميل دون إخلال بالمقاصد	20	• تبسيط الإجراءات وتقليل التكلفة. • وضوح الشروط. • تحسين تجربة المستخدم دون المساس بالمقاصد الشرعية.
الأمان والحوكمة الرقمية	15	• حماية البيانات والخصوصية. • الامتثال التنظيمي المالي والرقمي. • إدارة المخاطر التقنية والسيبرانية.
قابلية التوسع والتأثير	15	• إمكانية تعميم الحل وتوسيع نطاقه. • خدمة فئات غير مخدومة مصرفيًا. • دعم الشمول المالي الإسلامي.
الإجمالي	100	

16. أفضل التزام شرعي مؤسسي.

الهدف: تكريم المؤسسة التي دمجت الشريعة في صميم قرارها المؤسسي، لا مجرد وجود هيئة رقابة شكلية.

الجهات المؤهلة:
- جميع المؤسسات المالية الإسلامية.
- البنوك.
- شركات التمويل.
- شركات التأمين التكافلي.

المعيار	الوزن	مؤشرات القياس
الحوكمة الشرعية المؤسسية	30	• وجود إطار حوكمة شرعية مكتوب ومعتمد من مجلس الإدارة. • استقلالية الهيئة الشرعية في التعيين والعزل والمكافآت. • مشاركة فعلية للهيئة الشرعية في تصميم المنتجات والسياسات الائتمانية.
الامتثال الشرعي التشغيلي	25	• وجود إدارة امتثال شرعي داخلية فعّالة. • آليات متابعة تنفيذ العقود ميدانيًا. • قياس المخالفات الشرعية وإعداد تقارير دورية بشأنها.
ثقافة الالتزام الداخلية	20	• تدريب الموظفين على فقه المعاملات. • إدراج الالتزام الشرعي ضمن مؤشرات الأداء (KPIs). • وضوح اللغة التسويقية وعدم وجود تضليل شرعي أو تسويقي.
الإفصاح والشفافية الشرعية	15	• نشر تقارير شرعية دورية. • وضوح الفتاوى وأسبابها ومنهج الاستدلال. • الإفصاح الاستباقي عن حالات عدم الالتزام عند حدوثها.
التطوير والتحسين المستمر	10	• مراجعة دورية للسياسات الشرعية. • الاستفادة من معايير AAOIFI و IFSB. • مبادرات تحسين جودة الالتزام الشرعي بما يتجاوز الحد الأدنى من الامتثال.
الإجمالي	100	

17. أفضل هيئة رقابة شرعية مؤثرة.

الهدف: تكريم الهيئة التي تؤثر في القرار المؤسسي ولا تكتفي بالتوقيع، وتجمع بين الكفاءة العلمية والجرأة المهنية.

الجهات المؤهلة:
- هيئات الرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

المعيار	الوزن	مؤشرات القياس
الاستقلالية والجرأة المهنية	30	• القدرة الموثقة على رفض أو تعديل منتجات غير منضبطة شرعيًا. • عدم الخضوع لضغوط إدارية داخل المؤسسة. • وضوح العلاقة مع مجلس الإدارة وحدود الصلاحيات.
الكفاءة العلمية والتطبيقية	25	• تنوع خبرات الأعضاء (فقه المعاملات + الاقتصاد). • الاطلاع على الممارسات الدولية في الصناعة المالية الإسلامية. • الجمع بين التأصيل الشرعي والتطبيق العملي.
الأثر المؤسسي الملموس	20	• تطوير سياسات ومنتجات جديدة. • تحسين جودة الالتزام الشرعي المؤسسي. • انخفاض موثق في المخالفات الشرعية مع مرور الوقت.
الشفافية والتواصل المؤسسي	15	• وضوح الفتاوى وتسبيبها بشكل منهجي. • التواصل الفعّال مع الإدارة والعملاء. • إشراك الموظفين في التوعية الشرعية.
الإسهام العلمي والمهني	10	• المشاركة في أبحاث وأوراق عمل متخصصة. • الإسهام في مؤتمرات ومعايير مثل (AAOIFI). • تطوير المعرفة الشرعية التطبيقية في الصناعة المالية.
الإجمالي	100	

معايير ومؤشرات التقييم للفئات الفردية

1. أفضل مبتكر في السياسات التمويلية الإسلامية.

الهدف: تكريم الشخصية التي تركت بصمة سياساتية ملموسة أسهمت في تطوير بيئة التمويل الإسلامي تشريعيًا أو رقابيًا أو تنظيميًا.

الجهات المؤهلة:
- المسؤولون الحكوميون.
- المشرّعون.
- منظمو الأسواق المالية.
- قيادات البنوك المركزية..

المعيار	الوزن	مؤشرات القياس
الأثر السياساتي الموثق	35	• وجود سياسة أو تنظيم أو إصلاح حقيقي وموثق أسهم في تطوير بيئة التمويل الإسلامي. • صدور قرار تشريعي أو رقابي ذو أثر ملموس على القطاع.
الابتكار في السياسات التنظيمية	25	• تجديد في الرؤية التنظيمية للتمويل الإسلامي. • معالجة إشكاليات تنظيمية قائمة بمنهج متوافق مع الشريعة. • ربط السياسات بالأهداف التنموية والاقتصادية.
الالتزام الشرعي في صنع السياسات	20	• التزام واضح بمبادئ الشريعة في صياغة السياسات. • تجنب التساهل في المناطق ذات الإشكال الشرعي أو الغموض الفقهي.
الأثر التوعوي والمعرفي	20	• نشر ثقافة ومعرفة التمويل الإسلامي عبر الخطاب العام. • مشاركة فاعلة في المحافل والمنتديات المحلية والدولية.
الإجمالي	100	

2. أفضل باحث تطبيقي في التمويل الإسلامي.

الهدف: تكريم الباحث الذي حوّل البحث العلمي إلى أداة فاعلة لحل إشكاليات حقيقية في الصناعة المالية الإسلامية.

الجهات المؤهلة:
- الأكاديميون.
- الباحثون الماليون.
- المتخصصون في هيئات المعايير الإسلامية.

المعيار	الوزن	مؤشرات القياس
جودة وأثر البحث العلمي التطبيقي	35	• أبحاث منشورة في مجلات محكّمة ومعترف بها. • أوراق عمل مقدمة في مؤتمرات مثل AAOIFI وIDB ارتباط البحث بمشكلة صناعية واقعية قائمة.
التأثير خارج أسوار الأكاديمية	25	• تحويل نتائج البحث إلى سياسة أو منتج أو معيار تطبيقي. • توصيات بحثية تم اعتمادها من جهات رسمية أو رقابية.
الجودة الشرعية والفقهية للبحث	20	• تأصيل شرعي منهجي وصحيح. • تحقيق التكامل بين الفقه والاقتصاد. • معالجة الإشكاليات الشرعية المعاصرة بأصالة ودقة علمية.
بناء الكوادر البحثية	20	• الإسهام في إعداد جيل جديد من الباحثين. • المشاركة في التدريس والإرشاد والإشراف الأكاديمي.
الإجمالي	100	

3. أفضل مصرفي إسلامي.

الهدف: تكريم القيادي الذي يوازن بين الربحية والالتزام الشرعي الحقيقي، ويبني مؤسسة لا مجرد أرقام.

الجهات المؤهلة:
- الرؤساء التنفيذيون.
- المديرون العامون.
- كبار المسؤولين في البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية.

المعيار	الوزن	مؤشرات القياس
القيادة الاستراتيجية والتأثير	30	• قرارات استراتيجية مؤثرة خلال العام. • إدارة التحولات أو الأزمات المؤسسية بفاعلية. • أثر القرارات على ملف الالتزام الشرعي داخل المؤسسة.
الفهم الحقيقي للمصرفية الإسلامية	25	• احترام حدود الشريعة في القرارات التجارية. • عدم الضغط لتفريغ المنتجات من مضمونها الشرعي. • موقف واضح من المناطق الرمادية الشرعية.
النزاهة المهنية والسمعة السوقية	20	• السمعة داخل السوق والقطاع المالي الإسلامي. • طبيعة العلاقة مع هيئات الرقابة الشرعية. • غياب المخالفات الجوهرية في المسيرة المهنية.
تطوير الكوادر والمنتجات	15	• بناء فرق عمل ذات كفاءة في التمويل الإسلامي. • إطلاق منتجات ذات قيمة مضافة حقيقية. • تنفيذ برامج لتطوير وتأهيل الكوادر.
الأثر العام على الصناعة	10	• الإسهام في تطوير الصناعة على المستوى المؤسسي أو الوطني. • نقل الخبرات والمعرفة إلى الجيل القادم.
الإجمالي	100	

الجهات المؤهلة للمشاركة

تُفتح المشاركة في الفئات المؤسسية أمام:

- الوزارات والهيئات الحكومية،
- البنوك المركزية، والبنوك الإسلامية والتنموية، والفروع الإسلامية للبنوك،
- شركات التمويل الإسلامي، ومؤسسات التمويل الأصغر،
- صناديق التنمية والاستثمار، وهيئات الوقف والزكاة،
- المؤسسات المالية غير المصرفية،
- شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية،
- الجهات التدريبية والبحثية والأكاديميات المؤسسية،
- الجهات ذات الصلة بإصدار الصكوك والرقابة الشرعية المؤسسية.

تُفتح المشاركة في الفئات الفردية أمام:

- القيادات المهنية،
- المبتكرين في السياسات التمويلية الإسلامية،
- الباحثين التطبيقيين،
- المصرفيين العاملين في القطاع المالي الإسلامي، ممن قدّموا إسهامات نوعية ذات أثر مهني أو مؤسسي أو تنموي.

تحدد أهلية الترشح لكل فئة على نحو تفصيلي في دليل الجائزة وفقًا لطبيعة الجائزة ونطاقها ومتطلبات التقديم.

فلسفة التميز والتقييم

تنطلق الجائزة من رؤية تعتبر أن التميز في الإدارة المبتكرة للتمويل التنموي الإسلامي لا يُقاس بالحجم أو النمو الكمي وحدهما، بل بقدرة المؤسسة أو المبادرة أو التجربة على الجمع بين الانضباط الشرعي، والكفاءة المؤسسية، والابتكار الرشيد، والأثر التنموي الملموس.

وترتكز فلسفة التقييم في الجائزة على تقدير النماذج التي تنجح في توظيف أدوات التمويل الإسلامي ضمن أطر إدارية فعّالة تسهم في خدمة الاقتصاد الحقيقي، وتعزز الحوكمة والشفافية، وتقدّم حلولاً قابلة للتطوير والتعميم في البيئة العربية.

ومن هذا المنطلق، تمنح الجائزة أهمية خاصة للمبادرات والبرامج والمنتجات التي تحقق قيمة مضافة حقيقية، وتربط بين الالتزام الشرعي والمقاصدي من جهة، والكفاءة والأثر والاستدامة من جهة أخرى، بما يجعل التميز المؤسسي انعكاسًا لجودة الممارسة لا لمجرد الاتساع في النشاط أو الحضور الشكلي.

كما تستند الجائزة إلى مبادئ النزاهة والموضوعية والعدالة في التقييم، من خلال الاعتماد على معايير واضحة، وبيانات موثقة، وتحكيم مهني متعدد التخصصات، بما يعزز الثقة في مخرجاتها ويرسخ مكانتها بوصفها منصة عربية للاعتراف بالتميز الحقيقي في هذا المجال.

الحوكمة وضمانات النزاهة

تستند الجائزة إلى إطار حوكمة مؤسسي يضمن النزاهة والموضوعية والشفافية في جميع مراحلها، من خلال هيكل واضح يكفل سلامة الإشراف وجودة التقييم وكفاءة التنفيذ، يضم:

- مجلس الأمناء،
- هيئة التحكيم،
- الأمانة الفنية،

كما تقوم الجائزة على عدد من الضمانات الأساسية، من أبرزها:

- التحكيم المهني متعدد التخصصات،
- الاعتماد على بيانات ومعلومات موثقة وقابلة للتحقق،
- الاستبعاد الصارم لأي حالة تضارب مصالح،
- الشفافية في إعلان فلسفة التقييم وإطاره العام.

وتعكس هذه المنظومة التزام الجائزة بترسيخ معايير العدالة والاستقلالية والثقة، بوصفها أساسًا للاعتراف بالتميز الحقيقي في الإدارة المبتكرة للتمويل التنموي الإسلامي.

الأثر المتوقع للجائزة

تسهم الجائزة في إبراز النماذج العربية الرائدة في الإدارة المبتكرة للتمويل التنموي الإسلامي، ونشر أفضل الممارسات المؤسسية، وتعزيز ثقافة التميز القائمة على الحوكمة والابتكار والالتزام الشرعي والأثر التنموي المستدام. كما يُنتظر أن تدعم تطوير السياسات والمبادرات والمنتجات المرتبطة بالتمويل الإسلامي، وتمكين الأدوات التنموية مثل الصكوك والوقف والزكاة المؤسسية، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي بما يخدم التنمية المستدامة في الوطن العربي.

الجدول الزمني العام

تمر دورة الجائزة بعدد من المراحل الرئيسة:

- الإعلان عن فتح باب الترشح.
- استقبال المشاركات.
- مراجعة الطلبات والتحقق من استيفاء الشروط والأهلية.
- مرحلة التقييم والتحكيم.
- اعتماد النتائج النهائية.
- إعلان الفائزين.
- تكريم الفائزين ضمن الفعالية المعتمدة للجائزة.

وتُعلن المواعيد التفصيلية لكل مرحلة، وآخر موعد للتقديم، وجدول أعمال التحكيم، من خلال القنوات الرسمية للجائزة وما يرد في دليلها الإجرائي.

آلية المشاركة

تبدأ المشاركة باختيار الفئة المناسبة لطبيعة الجهة، أو المبادرة، أو البرنامج، أو الشخص المرشح، ثم الاطلاع على دليل الجائزة للتعرف على الشروط التفصيلية، ومعايير التقييم، ومتطلبات الترشح الخاصة بكل فئة.

ويتم التقديم من خلال استمارة الترشح المعتمدة، مرفقة بالوثائق والبيانات المؤيدة ذات الصلة، على أن تستند جميع المشاركات إلى معلومات موثقة وقابلة للتحقق تعكس جودة الممارسة والأثر الفعلي، لا المواد الترويجية أو العروض التعريفية فقط.

وتُنشر جميع التفاصيل المتعلقة بدليل الجائزة، واستمارة الترشح، والمواعيد والإجراءات التنفيذية، عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للجائزة والقنوات المعتمدة لها.

متطلبات الترشح

- ملء استمارة الترشح الرسمية المحددة لكل فئة.
- إعداد دراسة حالة (Case Study) للمنتج أو المبادرة المُرشَّح عنها، توضح الآلية والأهداف والنتائج والرقابة الشرعية.
- تقديم آخر قائمتين ماليتين مدققتين (سنتان متتاليتان على الأقل).
- رسالة دعم من الهيئة الشرعية معتمدة بتوقيعات أعضائها.
- إقرار بعدم وجود مخالفات شرعية جوهرية غير مسواة خلال عام الترشيح.
- تقديم جميع البيانات والوثائق بصيغة PDF مع الأختام الرسمية.

المشاركة وتقديم الترشيحات

- يمكن الترشيح إلكترونيًا عبر موقع الجائزة الرسمي.
- لا تُعاد أوراق الترشيح والأعمال المرشَحة إلى مرسليها.
- يُستبعد كل ترشيح لم يستوف جميع المتطلَّبات الواردة في متطلبات الترشح.
- تبدأ الترشيحات في بداية شهر أغسطس "آب" 2026، وآخر موعد لقبول الترشيحات هو نهاية شهر أكتوبر "تشرين أول" 2026.
- تعلن أسماء الفائزين، وتُسَلَّم الجائزة في احتفال رسمي في مدينة القاهرة، يُحدد موعده في وقت لاحق.

الاستفسار والاستعلام

الدكتور حسن دياب
المشرف على الجوائز المتخصصة
المنظمة العربية للتنمية الإدارية
بريد إلكتروني: hdiaab@arado.org

الدكتور محمد البلتاجي
رئيس مجلس إدارة
الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي
بريد إلكتروني: info@eifa-eg.com

الاتصال والتواصل

الدكتور أشرف صالح
منسق الجوائز المتخصصة
المنظمة العربية للتنمية الإدارية
جامعة الدول العربية
بريد إلكتروني: asalih@arado.org

Eifa
الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي
Egyptian Islamic Finance Association

المنظمة العربية للتنمية الإدارية
جامعة الدول العربية

الجائزة العربية للتمويل الإسلامي

AIFAWARD Official

www.aifaward.com